

أبو جمرة يطالب بالحقوق المالية والمعنوية لأعضاء الحكومة الانتقالية

أصدر اللواء عصام أبو جمرة بياناً حول قيام السلطة في لبنان بتجميد رواتب الحكومة الانتقالية التي ترأسها العماد ميشال عون وضمته واللواء ادغار معلوف. وجاء فيه:

"بعد ١٣/١٠/١٩٩٠ اقدمت السلطة في لبنان على اتخاذ اجراءات تصفية في حق رئيس الحكومة الانتقالية العماد عون وعضويها اللوامين ابو جمرة ومعلوف. اجراءات طالت كل شيء: الوظيفة رتبة وراتباً والتعويضات المتممة والاموال الخاصة واموال الاصول والفروع في المصارف والممتلكات. التعديت المشتركة:

* احالة العماد عون واللواء معلوف على المجلس العدلي بموجب المرسوم ٦٥٦ تاريخ ٣/٢/١٩٩٠ في قضية اغتصاب السلطة والنيل من مكانة الدولة المالية.

* نفي العماد عون واللواامين ابو جمرة ومعلوف اعتباراً من ٢٤/٠٦/١٩٩١ لمدة خمس سنوات تنفيذاً لقانون العفو رقم ٨٤ تاريخ ٢٦/٨/١٩٩١ وعلى عاتقهم خلافاً للدستور والقوانين النافذة. ولا يزالون حتى تاريخه في المنفى خارج لبنان بحكم عدم وقف الملاحقات وعدم ازالة التعديت وبقاء سوريا في لبنان. التعديت الشخصية:

* عدم لحظ اسم عصام ابو جمرة على جدول الترقيّة لرتبة عميد عام ١٩٨٦ في التسوية العامة التي اجراها قائد الجيش العماد لحود مطلع عام ١٩٩١ لاسباب سياسية، اذ كان ابو جمرة في تاريخه مفتشاً عاماً لدى وزارة الدفاع وعضواً في المجلس العسكري. ولدى المراجعة لمعرفة السبب اجاب: "اذا لحظت اسمه على الترقيات ما بتعود تمرق".

* عدم لحظ اسم ابو جمرة ومعلوف على جدول الترقيّة في التسوية لرتبة لواء منذ عام ١٩٩٠ لاسباب سياسية اذ كان ابو جمرة نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً وعضواً في المجلس العسكري، ومعلوف وزيراً وعضواً في المجلس العسكري، وقد تمت بعدها وحتى تاريخه ترقيّة جميع اعضاء المجلس العسكري لرتبة لواء.

* تسريح الضباط الثلاثة من الجيش حكماً منذ ١٣/١٠/١٩٩٠ لاسباب سياسية ولهم الحق في الخدمة سنوات عدة بعدها وفقاً لاعمار كل منهم.

* إلقاء الحجز الاحتياطي على اموال الثلاثة الخاصة واموال الفروع والاصول المودعة لدى المصارف اللبنانية بموجب كتاب حاكم مصرف لبنان رقم ٩٨٢ تاريخ ١٧/١٠/١٩٩٠ استناداً الى كتاب وزير المال وكتّاب وزير العدل المبني على قرار هيئة التنفيذ تاريخ ١٦/١٠/١٩٩٠.

* حجز رواتب الثلاثة وتعويضاتهم المستحقة منذ ١٣/١٠/١٩٩٠ حتى عن عائلاتهم لاسباب سياسية.

* مصادرة اموال زوجة اللواء ابو جمرة التي كانت بحوزتها عند مغادرتها لبنان الى فرنسا بواسطة السفارة الفرنسية وبحضور سفيرها رينيه ألان في ١٩/١٠/١٩٩٠، ولا تزال محجوزة رغم صدور الحكم القضائي مطلع عام ٢٠٠٤ باعادتها مع الفوائد المترتبة منذ تاريخ حجزها.

* مصادرة السيارات الخاصة واستعمالها واعادتها بعد اعوام عدة تالفة.

انها تعديت واضحة على الحقوق رتبة وراتباً وتعويضات يقتضي اعادتها كاملة، مع الفوائد القانونية المترتبة على قيمة الرواتب والتعويضات والاموال الخاصة التي حجزت منذ ١٣/١٠/١٩٩٠ لاسباب سياسية، وتسهيلاً لذلك لا بد من ان يصدر قرار اعادة الحقوق شاملاً".